والمراد بالكون الوجود وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود وإيضاح ذلك
أن يقال إن كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لأكرمتك
فالإكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق أي لولا زيد موجود
وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما إذا قيل هل زيد محسن
إليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا إحسان زيد إليك لهلكت فالهلاك ممتنع لإحسان زيد
فالخبر كون مقيد بالإحسان وإنما حذف الخبر بعد لولا إذا كان كونا مطلقا لأنه معلوم
بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده
هو المبتدأ فإذا قيل لولا زيد لأكرمتك لم يشك في أن وجود زيد منع من الإكرام فصح الحذف
لتعيين المحذوف وإنما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله وإلى ذلك أشار الناظم
بقوله. وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم. ولو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود
وجب ذكره إن فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا
خبره وهو كون مقيد لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلزم الموجب
ذكره ومنه الحديث خطابا لعائشة رضي الله عنها لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت
الكعبة على قواعد إبراهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت
الكعبة فقومك مبتدأ وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر
وحذفه إن وجد الدليل الدال عليه نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر أنصار وهو
كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره ومنه قول أبي
العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف السيف. يذيب الرعب منه
كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالإمساك والمبتدأ
دال عليه إذ من شأن غمد السيف إمساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم
الراء وسكون العين المهملة الخوف وفاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة
فضاد معجمة ساكنة فباء موحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف
والإسالة إيجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح في شرح
الشواهد والمعنى أن هذا السيف يذوب منه السيوف فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها
من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن
مالك وإليه أشار الناظم بقوله. غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا أصلا بناء
عندهم على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا وأوجبوا لجعل الكون الخاص أي المقيد مبتدأ فيقال
في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد إيانا أي موجودة ويقال في لولا أنصار زيد
حموه ما سلم لولا حماية أنصار زيد إياه أي موجودة ولحنوا المعري في قوله فلولا الغمد
يمسكه لسالا قال الموضح في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال
على أن الأصل أن يمسكه ثم حذفت أن فارتفع الفعل أو يقال يمسكه جملة معترضة انتهى وفي
الاحتمال الأول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد الناظم في قول الشاعر فمن
نسبوا بعمرو إن كانت شواء اعترض عليه في تقريره البدل ومنه حذف بعض الاسم وبقاء
بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وهذا أيضا يعترض على الدماميني في قوله
ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والأصل فلولا أن الغمد

يمسكه

يمسكه فحذفت أن وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف
لأنهم لا يذكرون الحال بعد لولا لأنها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الأخفش وأقره
وقالوا الحديث المتقدم مروي بالمعنى لا باللفظ قال ابن أبي الربيع لم يرد هذه الرواية
يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة فيه لولا حدثان قومك ولولا
حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله الجلال السيوطي عنه في شرح
النظم وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين
وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا لنيابتها
المسألة الثانية أن يكون المبتدأ نصا في القسم يعني أنه لا يستعمل إلا في القسم
ويفهم منه ذكر القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر
الميم إذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة أي وحياتك لأفعلن
وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة أي بركة الله لأفعلن فعمرك وايمن
الله مبتدآن حذف خبرهما وجوبا أي لعمرك قسمي وايمن الله يميني وإنما وجب حذفه
لسد جواب القسم مسده فإن قلت عهد الله لأفعلن جاز إثبات الخبر وحذفه لعدم
الصراحة في القسم به لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء
به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو لعمرك لأفعلن
أن يقدر لعمرك قسمي فيكون من حذف المبتدأ والأول أولى لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون
من الصدور والأوائل أو من الأعجاز والأواخر فالحمل على الأواخر أولى لأنها هي محل التغيير
غالبا ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ
على شيء وفي التقدير على شيء آخر وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله. وفي نص يمين
ذا استقر. المسألة الثالثة أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص
في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لأن صاحبها
يضيع بتركها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله. وبعد واو عينت مفهوم مع. كمثل كل صانع
وما صنع فكل مبتدأ وصانع مضاف إليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا
أي مقرونان وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وإنما وجب
الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تاما ولو قلت زيد
وعمرو وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه أي الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من
اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص
على المعية قال الفرزدق. تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان
فأثبت ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول
جمهور البصريين وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير
خبر لأن معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر والبيت ضرورة
المسألة الرابعة أن يكون المبتدأ إما مصدرا عاملا في اسم مفسر
بكسر السين لضمير ذي حال بعده لا يصح كونه أي الحال خبرا عن
المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدا مفعوله
وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لأن الخبر وصف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)